

## استغلال الغاز في موريتانيا :التحديات البيئية والرهانات التنموية

بفعل تداعيات وباء كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على اقتصاديات مختلف الدول، يتزايد الحديث اليوم في العالم عن مصادر الطاقة، وجعل كل الدول تتحرك دفاعا عن مصالحها، بعضها يتحرك بدافع تأمين الطاقة لاستمرار نشاطه الاقتصادي، والبعض بدافع ضرورة استقرار أسعارها بوصفها تشكل المورد المالي الأساسي لاقتصاده، والبعض الآخر يتحرك بدافع المحافظة على البيئة، في الوقت الذي تتحرك موريتانيا سعيا منها لإيجاد أفضل السبل لاستغلال ثروتها المكتشفة حديثا من الغاز، في سواحلها على المحيط الأطلسي، باعتبار الغاز الطبيعي أحد أهم مصادر الطاقة في المستقبل، وأقلها تلويثاً للبيئة إذا ما قورن بالفحم والنفط، وأكثرها سلامة إذا ما قورن بالطاقة النووية وأقلها تكلفة مقارنة بالطاقات المتجددة؛ وربما هذا وراء تزايد الطلب العالمي عليه، حيث ارتفع الإستهلاك العالمي للغاز الطبيعي من حوالي 2.39 تريليون متر مكعب سنة 2000 إلى أكثر من 4 تريليون متر مكعب سنة 2021، ومن المتوقع أن يبلغ حجم هذا الاستهلاك حوالي 5.5 تريليون متر مكعب في أفق 2040، ليصبح بذلك المصدر الأول لتوليد الطاقة الكهربائية في العالم.

هذا الطلب العالمي المتزايد على الغاز، كان وراء توقيع شركات الطاقة العالمية الكبيرة للعديد من اتفاقيات البحث والتنقيب عن الغاز في بعض أماكن العالم غير المستكشفة بالكامل، والتي من أهمها سواحل الغرب الإفريقي، وقد شكل اكتشاف حقل شنقيط النفطي سنة 2001، وحقل باندا للغاز سنة 2002 من قبل شركة وود سايد الأسترالية قبالة السواحل الموريتانية، مؤشرا إيجابيا لاحتمالية (النفط والغاز) بكميات تجارية في المنطقة؛ مما أعطى دفعا جديدا للشركات الكبيرة للدخول في مرحلة جديدة من البحث والتنقيب بتقنيات حديثة، قادت شركة كوسموس (Kosmos Energy) سنة 2015 إلى الإعلان عن اكتشاف حقل السلحفاة آحميم المشترك بين موريتانيا والسنغال، الذي قدرت احتياطاته بحوالي 20 تريليون قدم مكعب، واليومتشير الأرقام المؤكدة، وتلك المرجحة جيولوجيا لحجم احتياطيات موريتانيا من الغاز الطبيعي إلى حوالي 110 تريليون قدم مكعب، بعد اكتشاف حقل بئر اللهوهو ما يشكل حوالي 10% من الاحتياطيات المؤكدة الإفريقية، والأهم من ذلك أن كل الاكتشافات حدثت في أقل من 10% من المساحة الإجمالية للحوض الساحلي الموريتاني.

وهذه المعطيات جعلت موريتانيا تستعد لدخول نادي الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي؛ وهو ما تجسد بتوقيعها إلى جانب السنغال لإتفاقية استغلال لحقل السلحفاة أحميم المشترك بين الدولتين مع شركتي "كوسموس إنيرجي (Kosmos Energy)" و"بريتش بوتروليوم (British Petroleum)"، والذي كان من المقرر أن يبدأ الإنتاج مع حلول 2022 قبل أن يتأخر لـ 2023 بسبب تأثيرات جائحة كورونا، ويتوقع أن ينتج في المرحلة الأولى سنويا 2.5 مليون طن من الغاز المسال.

وسيتعزز حضور موريتانيا في مجال انتاج وتصدير الغاز، بإبرامها عقداً مع شركتي "بي بي" و"كوسموس إنيرجي"، يوم 11 أكتوبر 2022 للبدء في استكشاف وإنتاج حقل غاز بئر الله وتقاسمه، وذلك في إطار تطوير القدرات النفطية والغازية الوطنية وتميئها، ويحتوي هذا الحقل على احتياطي يقارب 80 تريليون قدم مكعبة من الغاز، أي أكبر بكثير من حقل السلحفاة أحميم قيد التطوير، مما يعني أن موريتانيا ستتحول في المستقبل القريب إلى دولة منتجة ومصدرة للغاز، حيث تشير التوقعات الاقتصادية إلى أن مشروع السلحفاة أحميم الكبير وحده، سيدر مداخيل مهمة على خزينة موريتانيا تقدر بـ 100 مليون دولار سنويا في المرحلة الأولى من الإنتاج، ليصل في المرحلة الثانية والثالثة إلى مليار دولار سنويا.

ونظرا لموقع هذه الحقول الإستراتيجي وقربها من الاتحاد الأوروبي والقارة الأميركية، فإنه من المتوقع أن تصبح موريتانيا قطبا اقتصاديا مهما في المنطقة ووجهة مفضلة للمستثمرين، مما سيسهم في انتعاش الاقتصاد المحلي، والدفع بعجلة التنمية، للزيادة المعتبرة في المداخيل، مما سيساهم في تعزيز البنى التحتية وسينعكس ذلك على الخدمات وتحسين الظروف المعيشية للسكان والرفع من العمالة وفتح مجالات جديدة في الاقتصاد الوطني، خاصة إذا تم توجيه كمية من الغاز المنتج إلى السوق المحلية قصد تعزيز الصناعة، الأمر الذي سيكون له الأثر البالغ في النهوض بالقطاع الصناعي عبر زيادة الإنتاج الكهربائي وربط الأقطاب الصناعية المعدنية بالشبكة الكهربائية الوطنية وإتاحة فرصة لتعزيز الصناعات التحويلية، لكن انعكاس استغلال الغاز على حياة الموريتانيين والنهوض بالاقتصاد الوطني، لن يكون ممكنا إلا بتحقيق شرطين: أولهما: تبني الحكومة الموريتانية، استراتيجيات وطنية لتطوير المحتوى المحلي، واعتماد مبدأ الأولوية للمنتج المحلي وللقوى العاملة المحلية، مع العمل على تحسين كفاءة الموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب ونقل الخبرات، وكذلك تعزيز دور شركات الخدمات المحلية، وثانيهما: تعزيز الحكامة في إدارة الشأن العام، عبر تسيير شفاف لعائدات الغاز بما يخدم أهداف التنمية في موريتانيا.

لكن المكاسب التي يمكن أن تتحقق للاقتصاد الموريتاني من انتاج الغاز، ينبغي أن لا تنسى صانع القرار، التحديات البيئية المصاحبة لإنتاجه، فكل مراحل استغلاله ستؤثر على البيئة، من مرحلة الاستكشاف، والإنتاج، وحتى مرحلة إيقاف التشغيل، وهو ما قد يهدد قطاع الصيد البحري، الذي يعتبر من روافد الأمن الغذائي وعمود من أعمدة الاقتصاد الموريتاني، كما أن بيئتها البحرية العميقة، فيها تنوع بيولوجي فريد من نوعه ويعيش فيها الكثير من الكائنات البحرية، جل حياته وبعض هذه الكائنات يقضي بها جزء من دورة حياته، والأهم من ذلك أنها تضم منطقة أكبر شعب المرجانية، التي تعتبر بمثابة رئة البحر، فهي كالغابات الاستوائية بالنسبة لليابسة، كما أن المنطقة التي تم اختيارها لمشروع استخراج الغاز، تعد موقعاً رئيسياً للتوقف وأرض التغذية للطيور البحرية المهاجرة من جميع أنحاء العالم، وهي أيضاً قريبة جداً من الحظيرة الوطنية لجاولينغ، التي هي موطن لحوالي 250 نوع من الطيور المهددة بالإنقراض، والتوسع في إنتاج النفط والغاز في المناطق العميقة بالبحار، إذا لم يصاحبه التركيز على التشريعات الصارمة لاستغلاله، قد يهدد البيئة البحرية الموريتانية.

ولدراسة كل ما تقدم، سينظم المركز المغربي للدراسة الإستراتيجية بالشرارة مع المكتب الإقليمي لمؤسسة كونراد اديناور الخاص بالمناخ، ندوة علمية بنواكشوط بتاريخ، تحت عنوان: **{استغلال الغاز في موريتانيا : التحديات البيئية والرهانات التنموية}**، وستسعى الندوة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- 1- ما هو الحجم الحقيقي لثروة الغاز في موريتانيا ؟
- 2- هل الواقع الوطني والإقليمي والدولي ملائم لإستخراج الغاز الموريتاني ؟
- 3- ما هي افضل السبل للإستفادة من عائدات الغاز في موريتانيا ؟
- 4- ما هي المجالات ذات الأولوية التي ينبغي انفاق عائدات الغاز عليها ؟
- 5- ما هي الحكامة المناسبة لإدارة عائدات الغاز في موريتانيا ؟
- 6- هل عائدات الغاز المنتظرة كفيلة بالنهوض بالاقتصاد الموريتاني وبلوغ أهداف التنمية ؟
- 7- ما هي التحديات الجيوستراتيجية التي سيفرضها استغلال الغاز على موريتانيا ؟
- 8- ما هي التحديات البيئية التي ستصاحب استغلال الغاز في موريتانيا ؟

## أولا :أهداف الندوة :

- 1- فتح نقاش علمي حول أهمية ثروة الغاز المستجدة لموريتانيا .
- 2- خلق الوعي لدى الرأي العام بما يمكن أن تجلبه هذه الثروة من مكاسب .
- 3- خلق الوعي بالمخاطر والتحديات المصاحبة لإستغلال الغاز .
- 4- تقديم مقترحات لصاحب القرار، بأهم المجالات التي يمكن أن توظف فيها العائدات المالية المحصلة من الغاز.
- 5- تعميق النقاش حول المخاطر البيئية المصاحبة للإستغلال الغاز بموريتانيا.
- 6- دراسة المخاطر الجيوستراتيجية المصاحبة لتحول موريتانيا إلى دولة منتجة للغاز.

## ثانيا :النتائج المتوخاة من الندوة:

- 1- اشراك ما يزيد على 60 فاعل علمي ومدني من مختلف التخصصات المهتمين بمجال الغاز في مختلف ابعاده، في نقاش علمي لمدة يومين.
- 2- إنتاج حوالي عشر ورقات علمية حول مختلف جوانب الغاز من قبل أساتذة جامعيين وخبراء مختصين في مجال الغاز.
- 3- تقديم مقترحات علمية لمختلف الفاعلين حول أهم سبل التعامل مع عائدات الغاز وكذلك طرق مواجهة التحديات البيئية الناتجة عن استغلاله.
- 4- تقديم تقرير تركيب عن حصيلة الندوة .